



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للقضاء
قسم الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتابة مراتب الإجماع

(في أبواب العقيدة ، وما يحل وما يحرم ، والمباذير والرمي)

بمحت تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد الطالب

عبد الله بن سعد بن عبد العزيز العسكو

إشراف

فهيبة الدكتور / سالم بن ناصر الوائان

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

للعام الجامعي

١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع

(في أبواب العقيدة، وما يحل وما يحرم، والسبق والرمي)
بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد الطالب

عبدالله بن سعد بن عبدالعزيز العسكر

إشراف

فضيلة الدكتور / سالم بن ناصر الراكان

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

العام الجامعي

١٤٣١-١٤٣٢هـ



إهداء

إلى والديَّ الحبيبين ، فهذا الجهد تحقّق بفضل وتوفيق من الله ثم بدعائهما، وأسأل الله
أن لا يحرمني إياهما ، وأن يرزقهما الجنة ، وأن يرحمهما كما ربياني صغيراً...
إلى زوجتي التي تعبت من أجلي...
إلى أخوتي و أخواتي حفظهم الله جميعاً...
إلى جميع أقاربي...
إلى أصدقائي وزملائي...
إلى كل من وقف معي وساندني...
إلى د. عبدالرحمن الهليل...
إلى كل طالب علم...
إلى كل مسلم ومسلمة...
أهدي هذا العمل... سائلاً الله العليّ القدير أن ينفع به، وأن يكون خالصاً لوجه
الكريم.

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

أما بعد:

فإن علم الفقه من أجل العلوم وأولها بالرعاية والاهتمام، فهو العلم بالأحكام التي شرعها الرب عز وجل لعباده؛ لذا كان لأهل العلم والفقه في الدين منزلة عظيمة، فهم الذين اصطفاهم الله من بين عباده وجعلهم ورثة النبيين، وامتن عليهم بهذه المنة العظيمة، فإنه «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٤)، والفقه الإسلامي - الذي هو الجانب التفصيلي للأحكام الشرعية - قد ظل رغم مرور أربعة عشر قرناً من الزمن على نشأته محافظاً على كيانه قوياً في بنيانه، صلباً في تماسكه، رغم كل الظروف والتقلبات التي تعرضت لها الأمة الإسلامية طيلة هذه الحقبة من الزمن.

(١) سورة آل عمران، الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء، الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان (٧٠، ٧١).

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، (٧١٨/٢)، حديث رقم: (١٠٣٧)، وأخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، (٣٩/١)، حديث رقم: (٧١).

ولما كان الإجماع من الأصول التي تبني عليها أحكام الدين، كان لابد أن تبحث المسائل التي أجمع عليها العلماء وتوضح للناس، لأنه إذا ثبت إجماع علماء الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم.

ولقد كان من توفيق الله تعالى لي: اختيار موضوع يبحث في دراسة مسائل الإجماع في أبواب «العقيدة، وما يحل وما يحرم، والسبق والرمي» عند الإمام ابن حزم من خلال كتابه «مراتب الإجماع»؛ لتقديمه لنيل درجة الماجستير.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

١ - مكانة الإجماع بين الأدلة الشرعية المعتمدة؛ إذ هو من الأصول الثابتة في استخلاص الأحكام الشرعية.

٢ - الأهمية التي تكمن في معرفة الإجماع ومسائله واصطلاحات العلماء في حكايته.

٣ - أن معرفة مسائل الإجماع في الشريعة شرط من شروط الاجتهاد، فيلزم المجتهد والمفتي والقاضي معرفتها.

٤ - قلة المؤلفات التي تجمع مسائل الإجماع في مصنف واحد، ليسهل الرجوع إليها.

٥ - معرفة مسائل الإجماع وتنقيحها من مسائل الخلاف، تنمي الملكة الفقهية.

٦ - أن البحث والدراسة لمسائل علم الإجماع يُطلع الباحث على حقائق الفقه وأسرارها، وبما يتبين أوجه الكمال في الفقه الإسلامي.

٧ - أن من حق هؤلاء العلماء أن نبذل أعمارنا في تحقيق علمهم، وتوثيق أقوالهم، والإسهام في إكمال ما بدؤوه، والمساهمة في إحياء جانب من التراث الفكري الذي تركه لنا الإمام ابن حزم، رحمه الله.

٨ - كون ابن حزم يمثل مدرسة وفقهاً مستقلاً وهو الفقه الظاهري، مما سيثري هذا البحث ويضفي عليه رونقاً، حينما نقارن بينه وبين المذاهب الأربعة، عندما يكون الإجماع غير مسلّم به.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والسؤال في مكتبة المعهد العالي للقضاء، لم أعثر على دراسة سابقة تخدم هذا

الموضوع.

منهج البحث:

١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضح المقصود من دراستها، إن احتاجت المسألة إلى تصوير.

٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق، فيذكر حكمها بدليله، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.

٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فيتبع ما يلي:

أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.

ب- ذكر الأقوال في المسألة وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.

ت- الاختصار على المذاهب المعتمدة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم يوقف على المسألة في مذهب ما فيسلك بما مسلك التخريج.

ث- توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.

ج- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات وما يجاب به عنها إن كانت، وأن يذكر ذلك بعد الدليل مباشرة.

ح- الترجيح مع بيان سببه وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

٤- الاعتماد على أمّهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج

والجمع.

٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٦- العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية.

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ضبط الآيات بالشكل وترقيمها وبيان سورها.

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها- إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما- فإن كانت في أحدهما أو كليهما اكتفي حينئذ بتخريجها منهما أو من أحدهما.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية والحكم عليها.

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات المعتمدة.

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، بالإحالة بالمادة والجزء والصفحة.

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة، وللآثار، ولأقوال العلماء، وتمييز العلامات أو الأقواس فيكون لكل منها علامته الخاصة.

١٥- ترجمة الأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ونسبه وتاريخ وفاته ومذهبه العقدي، والفقهية والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٦- إذا ورد في البحث ذكر مكان، أو قبيلة، أو فرقة، أو شعر، أو غير ذلك، توضع لذلك فهرس خاصة، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

١٧- يختم البحث بخاتمة تعطي فكرة واضحة عما يتضمنه البحث، وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

١٨- إتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث والآثار.

- فهرس الأعلام.

- فهرس المراجع والمصادر.

- فهرس الموضوعات.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه التعريف بمفردات العنوان، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.

المطلب الثالث: شروط الإجماع.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ابن حزم وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

المطلب الرابع: مؤلفاته وآثاره.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ومميزاته.

المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه.

المطلب الثالث: قيمته العلمية والمآخذ عليه.

المبحث الرابع: تعريف العقيقة، والسبق، والرمي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العقيقة لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف السبق لغة واصطلاحًا.

المطلب الثالث: تعريف الرمي لغة واصطلاحًا.

الفصل الأول: إجماعات ابن حزم في باب العقيقة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تسمية الرجال والنساء.

المبحث الثاني: تسمية المولود إذا مضت سبع ليال.

المبحث الثالث: الأسماء المضافة إلى الله عز وجل.

المبحث الرابع: الاسم المعبد لغير الله عز وجل.

الفصل الثاني: إجماعات ابن حزم في باب ما يحل وما يحرم، وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: حصار حصون المشركين، وقطع المير عنها.

المبحث الثاني: حفظ شيء من القرآن.

المبحث الثالث: الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة.

المبحث الرابع: الكذب في غير الحرب، وغير مداراة الرجل امرأته، وإصلاح بين اثنين ودفع مظلمة.

المبحث الخامس: عيادة المريض.

المبحث السادس: بر الوالدين.

المبحث السابع: بر الجد.

المبحث الثامن: ختان النساء.

المبحث التاسع: قتل الإنسان نفسه، أو قطع عضو من أعضائه، أو إيلاام نفسه في غير التداوي.

المبحث العاشر: حلق جميع اللحية.

المبحث الحادي عشر: قص الشارب، وقطع الأظفار، وحلق العانة، ونتف الإبط.

الفصل الثالث: إجماعات ابن حزم في باب السبق والرمي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المسابقة بالخيول، والإبل، وعلى الأقدام.

المبحث الثاني: الرمي، وتعلمه، والمناضلة.

المبحث الثالث: المسابقة من غاية واحدة إلى غاية واحدة.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

الفهارس:

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث والآثار.

٣. فهرس الأعلام والفرق.

٤. فهرس المراجع والمصادر.

٥. فهرس الموضوعات.

وختامًا: الحمد والشكر والثناء الحسن لله عز وجل أن أعاني ووفقني إلى إتمام هذا البحث حمداً كثيراً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ثم الشكر لوالديّ على ما أولياني من عناية وتوجيه حتى وصلت إلى ما أنا عليه الآن، و الشكر موصول لهذا الصرح الشامخ - المعهد العالي للقضاء- ممثلة في مديره، ووكيله، ودكاترته، وجميع العاملين به ، ثم أقدم الشكر والتقدير لفضيلة الدكتور سالم بن ناصر الراكان المشرف العلمي على هذا البحث ،لرعايته النبيلة، وتوجيهاته وملاحظاته القيمة، ومتابعته المستمرة، وجهوده الحثيثة في إخراج هذا البحث بالشكل المطلوب، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة ممثلة بفضيلة الدكتور سعد بن عمر الخراشي الذي أعطى من وقته ومن جهده الشيء الكثير في مناقشة وتدوين الملاحظات على البحث وإعطائه حقه من النقد الهادف البناء.

هذا ولا أزعم أنني قد قمت بهذا البحث على أكمل وجه، ولكن أحسب- إن شاء الله تعالى- أنني قد بذلت ما في وسعي القيام به في ظل الظروف التي صاحبت إعداداه ؛ فما كان فيه من صواب فمن ربنا الرحمن، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

تمهيد:

وفيه مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ابن حزم.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع.

المبحث الرابع: تعريف العقيدة، والسبق، والرمي.

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن الإجماع.

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغةً واصطلاحاً.

تعريف الإجماع لغةً:

قال ابن فارس^(١): الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء؛ يقال: جمعت الشيء جمعاً وجمعت^(٢). وهو مصدر للفعل الرباعي «أجمع»؛ يقال: أجمع يجمع إجماعاً فهو بجمع، وجمعت عليه^(٣). وهو في اللغة يطلق على معنيين:

المعنى الأول: الاتفاق؛ ومنه قولهم: أجمع القوم على كذا: إذا اتفقوا عليه.

المعنى الثاني: العزم على الشيء؛ يقال: أجمع فلان على كذا: عزم عليه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾^(٤)؛ أي: اعزموا عليه^(٥).

والفرق بين المعنيين السابقين أن الإجماع بمعنى العزم يصح من الواحد، أما إذا كان بمعنى الاتفاق فلا يصح إلا من الاثنين فما فوقهما، لذا كان المعنى الأول هو المناسب للإجماع الاصطلاحي^(٦).

تعريف الإجماع اصطلاحاً:

اختلف الأصوليون في تعريف الإجماع؛ تبعاً لاختلافهم في ضوابطه، وشروط تحقيقه، وسوف أقتصر في هذا التمهيد على ذكر بعضها خشية الإطالة فمنها:

(١) هو: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، إمام في اللغة والأدب، كان شافعياً ثم انتقل للمذهب المالكي، وهو في النحو على مذهب الكوفيين، توفي سنة ٣٩٥ هـ. من أهم مؤلفاته: (المقاييس في اللغة)، و(المجمل)، و(حلية الفقهاء). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١/١١٨)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأثير (٢٣٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة: ج م ع (١/٤٧٩).

(٣) انظر: مختار الصحاح، مادة: ج م ع (١/١١٩).

(٤) سورة يونس، الآية: (٧١).

(٥) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة: ج م ع (٩٨)، ومعجم مقاييس اللغة، مادة: ج م ع (١/٤٧٩)، والقاموس المحيط، مادة: ج م ع (٢/٥٢٩-٥٣٠).

(٦) انظر: قواطع الأدلة (١/٤٣٣)، والتقرير والتحجير (٣/١٠٦).

١. تعريف الغزالي^(١): " اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية " ^(٢).

وهذا التعريف اعترض عليه باعتراضين:

الأول: أنه يشعر بعدم انعقاد الإجماع إلى يوم القيامة، لإرادته جميع الأمة إلى قيام الساعة وهذا محال.

الثاني: أنه يشمل العلماء والعامّة جميعهم بلفظ الأمة، ويؤدي ذلك إلى أنه إذا عدم العلماء صح اتفاق العامة وهذا لم يقل به أحد ^(٣).

٢. تعريف ابن السبكي^(٤): " اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان " ^(٥).

هذا التعريف أيضا اعترض عليه بأن قوله (على أي أمر كان) يتناول الأمور العقلية والشرعية واللغوية والدينية، والإجماع إنما يكون في الأمور الشرعية فحسب ^(٦).

٣. تعريف ابن اللحام^(٧): " اتفاق مجتهدي عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد ﷺ على أمر ديني " ^(٨).

ولعل هذا هو التعريف المختار فهو يكاد يسلم من جميع الاعتراضات، ويظهر ذلك جلياً

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، الشافعي، حجة الإسلام، أصولي، متكلم، توفي سنة: ٥٠٥ هـ. من مصنفاته: الوجيز في فروع الفقه الشافعي، والمستصفى في أصول الفقه، والوسيط. انظر: طبقات الشافعية (١٩٢)، وشذرات الذهب (١٠/٤).

(٢) المستصفى (١٩٤/٢).

(٣) الإحكام للآمدي (١٦٧/١-١٦٨).

(٤) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ابن تمام السبكي، أبو نصر تاج الدين، فقيه وأصولي شافعي، توفي سنة: ٧٧١ هـ. من مصنفاته: جمع الجوامع في أصول الفقه. انظر: طبقات الفقهاء للشافعية (١٧٧/٢)، وشذرات الذهب (٢٢١/٦).

(٥) جمع الجوامع (١٧٦/٢).

(٦) انظر: شرح التلويح على التوضيح (٨٩/٢).

(٧) هو: علي بن محمد بن علي بن عباس، علاء الدين، الشهير بابن اللحام، الإمام، العلامة، الأصولي، شيخ الحنابلة في وقته، توفي سنة: ٨٠٣ هـ. من كتبه: القواعد الأصولية في الفقه. انظر: المقصد الأرشد لابن مفلح (٢٣٧/٢)، والسحب الوابلة لابن حميد (٧٦٥/٢).

(٨) المختصر في أصول الفقه (٧٤/١).

من خلال شرح التعريف.

شرح التعريف:

"اتفاق" يقصد به الاشتراك : إما بالقول ، أو الفعل ، أو الاعتقاد^(١) .

"مجتهد عصر" يخرج به اتفاق العوام ، وأيضا اتفاق بعض المجتهدين^(٢)

"من هذه الأمة" احترز بهذا القيد الأمم السابقة^(٣) .

"بعد وفاة نبينا محمد ﷺ" يخرج به الإجماع في عصره ﷺ^(٤) .

"على أمر ديني" يخرج به غير الديني من الأمور العقلية، واللغوية، والدينية^(٥) .

(١) انظر: إرشاد الفحول (١/١٩٤).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: قواطع الأدلة (٣/٢١٤).

(٤) انظر: البحر المحيط (٣/٤٧٨).

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٦).

المطلب الثاني

حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية

أولاً: حجية الإجماع:

اتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية، يجب العمل به، وإتباعه، والمصير إليه^(١).

الأدلة على حجية الإجماع:

أولاً: من الكتاب:

١- قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى توعّد بالعقاب على متابعة غير سبيل المؤمنين، وهذا يدل على وجوب متابعة سبيل المؤمنين، وتحريم مخالفتهم.

٢- قول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ

وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ﴾^(٣).

وجه الدلالة: أن الوسط هم العدول الخيار، وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة شهداء على الناس، ولو كانوا يشهدون بباطل أو خطأ لم يكونوا شهداء الله في الأرض، وأقام شهادتهم مقام شهادة الرسول ﷺ^(٤).

ثانياً: من السنة:

١ - حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد

(١) انظر: الرهان (١/٣٣٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/١٥٧)، (٥/١٠١)، وروضة

الناظر (١/٣٣٥)، والقصول في الأصول (١٣٧).

(٢) سورة النساء، الآية: (١١٥).

(٣) سورة البقرة، الآية: (١٤٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/١٧٨-١٧٧).

الأعظم»^(١).

وجه الدلالة: أن الحديث دل على نفي الخطأ والضلالة في اجتماع الأمة؛ فدل ذلك على أن إجماعهم حجة وصواب وحق.

٢ - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات؛ مات ميتة جاهلية»^(٢).

وجه الدلالة: هذا الحديث دل على لزوم الجماعة والنهي عن الشذوذ.

ثانيًا: مكانة الإجماع بين الأدلة الشرعية:

للإجماع مكانة ومنزلة رفيعة بين الأدلة الشرعية؛ وتظهر هذه المكانة والمنزلة فيما يلي^(٣):

١ - أن الإجماع دليل على وجود دليل شرعي يعتمد عليه وإن خفي علينا، لأن الإجماع لا بد له من مستند عند الجمهور.

٢ - أن الإجماع يعتبر من الأدلة الشرعية المتفق على الاحتجاج بها.

٣ - أن الإجماع قد حفظ كثيرًا من أمور الدين، وحفظ ما اتفق عليه المسلمون من الثوابت التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

٤ - أن الإجماع حجة قاطعة لا يدخله النسخ.

٥ - أن الإجماع يشترك مع الكتاب والسنة في تكفير منكر القطعي منها.

٦ - أن الأمة بأسرها لا يجوز أن تجتمع على الخطأ في مسألة واحدة.

٧ - حجية الإجماع من خصائص هذه الأمة، وذلك تكريمًا لها.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، (١٣٠٣/٢)، حديث رقم (٣٩٥٠)، قال الألباني: ضعيف

جدًا دون الحملة الأولى. انظر: الضعيفة (٢٨٩٦)، صحيح الجامع (١٨٤٨).

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الأمانة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، (١٤٧٦/٣)، حديث رقم: (٥٣)، وأخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ «سترون بعدي أمورًا تنكرونها»، (٢٥٨٨/٦)، حديث رقم: (٦٦٤٥)، واللفظ لمسلم.

(٣) انظر: التقرير والتحجير (١١١/٣ - ١١٣)، والعدة (١٠٥٨/٤)، والتبصرة (٣٤٩)، والبحر المحيط (٤/٤٤٥ -

٤٤٨)، والإجماع لـ د. الباحسين (٦ - ٧).

المطلب الثالث

شروط الإجماع

يشترط لصحة الإجماع أربعة شروط:

الأول: اتفاق كل المجمعين؛ فلا يتعقد الإجماع بقول الأكثر من أهل العصر في قول جمهور أهل العلم^(١).

الثاني: أن يكونوا مسلمين؛ فلا عبرة بإجماع غير المسلمين^(٢).

الثالث: أن يكون المجمعون عدولاً؛ فأخرجوا بهذا الشرط أصحاب البدع^(٣).

الرابع: أن يكونوا أحياء موجودين؛ ويخرج بهذا الشرط الأموات فلا يعتبر قولهم، وكذلك الذين لم يوجدوا بعد، أو وجدوا ولم يبلغوا درجة الاجتهاد حال انعقاد الإجماع؛ فالمعتبر في إجماع أهل عصره من المجتهدين: الأحياء الموجودون^(٤).

(١) انظر: روضة الناظر (٣٥٨/١).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (٢٥٥/١)، ونهاية السؤل (٢٨٧/٢)، وكشف الأسرار (١٨٣/١)، وشرح تنقيح الفصول (٣٣٥).

(٣) انظر: نزهة الخاطر لابن بدران (٣٥٤/١).

(٤) انظر: الفقيه والمتفقه (٤٠١/١)، وشرح الكوكب المنير (٢٣١/٢ - ٢٣٦).

المبحث الثاني

نبذة مختصرة عن ابن حزم

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته

اسمه: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي الأموي مولاهم.
لقبه: ابن حزم الظاهري.
كنيته: أبو محمد^(١).

المطلب الثاني

مولده ونشأته

مولده: ولد ابن حزم في قرطبة، قبل طلوع شمس يوم الأربعاء في آخر يوم من رمضان سنة ٣٨٤هـ^(٢).

نشأته: نشأ ابن حزم - رحمه الله تعالى - في بيت عز ومال وجاه عريض، فقد كان والده^(٣) من كبار الوزراء في الدولة العامرية.

حفظ القرآن وهو صغير في بيته، حفظه إياه النساء من الجواري والقريبات، فكان تعلمه الأول بين النساء، لكن أباه كان قائماً على تربيته، وكان لا يني عن مراقبته وملاحظة ميوله واتجاهاته، فحياته كانت مملوءة بالرقباء والرقائب؛ فكان ذلك سبباً في تنشئته تنشئة قوية في تلك الحلية من النعيم. وقد كان لوالده مجلس يحضره العلماء، والأدباء، والشعراء. ووالده ممن له باع طويل في الشعر والأدب حتى إنه ليعجب ممن يلحن في مخاطبة، أو يجيء بكلمة قلقة في مكاتبة، وهذا لاشك أحد أسباب اعتناء ابن حزم في اللغة، واهتمامه

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٠/١٨)، وشذرات الذهب (٢٩٨/٣)، وابن حزم لمحمد أبو زهرة (١٩).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٥/١٨)، وابن حزم لمحمد أبو زهرة (١٩).

(٣) هو: أبو عمر، أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي، كان من وزراء الدولة العامرية، وكان من أهل العلم والأدب توفي سنة: ٤٠٢هـ . انظر: وفيات الأعيان (٣٢٨/٣).

بالأدب.

اشتغل ابن حزم في شبابه بالوزارة في عهد المظفر بن المنصور العامري^(١)، ثم ما لبث أن أعرض عن الرياسة وتفرغ للعلم وتحصيله، وكان يفتخر بأنه طلب العلم لا يتغني به مالا ولا جاهًا، بل يغني به التور.

فكان في بداية الطلب مالكيًا، ثم تحول شافعيًا، ثم إلى المذهب الظاهري؛ فتعصب له، وصنف فيه، ورد على مخالفيه، وثبت عليه إلى أن مات^(٢).

المطلب الثالث

صفاته ووفاته

صفاته: رزق ابن حزم - رحمه الله - ذكاءً مفرطاً، وذهناً سيالة، وحافظة مستوعبة فقد مهر وبرع في الأدب والشعر والأخبار والسير والمنطق وأجزاء الفلسفة، وكان مجيداً للنقل ومحسناً للنظم والنثر، فيه دين وخير، وافر الحظ من البلاغة، حافظاً للحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام، عاملاً بعلمه، كريم النفس، فقيهاً، ورعاً، مجتهداً، زاهداً، متواضعاً. وكان رأساً في علوم الإسلام وصنف في ذلك كتباً كثيرة فأجاد وأفاد^(٣).

وفاته: توفي ابن حزم - رحمه الله تعالى - في بلدة من بادية لبلة في نهار يوم الأحد، لليلتين بقيتا من شهر شعبان سنة ٤٥٦ هـ^(٤).

(١) هو: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن عامر أبو مروان، لقب بسيف الدولة، ثاني أمراء الأندلس من الأسرة العامرية، كان من أشد الناس حياءً فإذا دخل الحرب فهو الأسد، مات في إحدى غزواته على الإفرنج، وقيل:

مات مسموماً، وقيل: بالذئبة الصدرية. وذلك سنة ٣٩٩ هـ. انظر: الأعلام للزركلي (١٦٣/٤).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٦/١٨)، ولسان الميزان (١٩٨/٤)، وابن حزم لمحمد أبو زهرة (١٩).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٦/١٨)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (٤٣٦)، وابن حزم لمحمد أبو زهرة (٤).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١١/١٨).

المطلب الرابع

مؤلفاته وآثاره

ترك العالم الجليل ابن حزم - رحمه الله تعالى - علمه النير مسطرًا ومدونًا في كتبه، منها المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المفقود، ذكرها العلماء في ثنايا استعراضهم لحياته^(١). ويهمنا هنا إيراد المطبوع منها وهي مرتبة على حروف المعجم :-

- ١ - إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد.
- ٢ - الإحكام في أصول الأحكام.
- ٣ - أسماء الصحابة الرواة وما لكل من العدد.
- ٤ - أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثرة الفتيا.
- ٥ - الأصول والفروع.
- ٦ - البيوع المنهي عنها.
- ٧ - جمهرة أنساب العرب.
- ٦ - جوامع السيرة.
- ٧ - حجة الوداع.
- ٨ - الدرة فيما يلزم الإنسان اعتقاده.
- ٩ - رسالة في أسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم.
- ١٠ - رسالة في جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ١١ - رسالة في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق، والزهد في الرذائل.
- ١٢ - الصادع في الرد على من قال بالقياس، والرأي، والتقليد، والاستحسان والتعليل.
- ١٣ - طوق الحمامة في الألفة والإلاف .
- ١٤ - الفصل في الملل والأهواء والنحل.
- ١٥ - القراءات المشهورة في الأمصار الآتية مجيء التواتر.
- ١٦ - المحلى بالآثار.
- ١٧ - مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٩٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/١١٤٧)، ووفيات الأعيان (٣/٣٢٥).

المبحث الثالث

التعريف بكتاب مراتب الإجماع

المطلب الأول: اسمه ومميزاته

اسمه: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات.

مميزاته:

- ١ - من مميزات هذا الكتاب أنه جامع للمسائل الفقهية والعقدية.
- ٢ - يعتبر الكتاب مرجعاً لطالب العلم في كيفية تحرير المسائل التي هي محل النزاع في كل مسألة وفيها محل اتفاق.
- ٣ - سهولة الاستفادة من الكتاب؛ حيث رتب المسائل المجمع عليها ترتيباً فقهياً وقسمه إلى كتب وأبواب.
- ٤ - عدم التكرار، وقلة الحشو.
- ٥ - الإيجاز وسهولة العبارة.

المطلب الثاني

منهجه وطريقة تأليفه

- ١ - تضمن هذا الكتاب المسائل الفقهية المتفق عليها والمختلف فيها بين علماء المسلمين.
- ٢ - بلغت المسائل التي أوردها في أبواب العبادات والمعاملات ١٠٦٧ مسألة.
- ٣ - بلغت المسائل التي أوردها في العقيدة ٣٠ مسألة.
- ٤ - استخدم ابن حزم - رحمه الله - في حكايته للإجماع الألفاظ التالية:
أ - «أجمعت الأمة»^(١).

(١) مثل قول ابن حزم في كتاب الطهارة: أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يبل فيه، ولا كان سور حائض، ولا كافر، ولا جنب، ولا من شراب، ولا من غير ذلك، ولا سور حيوان غير الناس، وغير ما يؤكل لحمه... إلخ. ص (١٦-١٧).

- ب - و«أجمعوا على أن»^(١)، و«أجمعوا أن»^(٢).
- ت - و«اتفقوا على أن»^(٣)، و«اتفقوا أن»^(٤).
- ث - و«لا أعلم خلافا»^(٥)، و«لا أعلم بينهم خلافا»^(٦).
- ٥ - ذكر ابن حزم في كتابه أن هناك فرقا بين الإجماع والاتفاق؛ ولم يوضح - رحمه الله - ماهية هذا الفرق.
- ٦ - رتب ابن حزم كتابه هذا على أبواب الفقه، ونهج منهج الفقهاء في ترتيبه.
- ٧ - عدم الخوض في تفاصيل الخلاف.
- ٨ - عدم الترجيح، إلا في مسألة واحدة نادرة. وهذه المسألة ذكرها في كتاب الصيد قال - رحمه الله -: "اتفقوا أن ما كان أقل من مقدار قوت اليوم، فليس غني؛ والذي نذهب إليه من ذلك أن قوت اليوم، فما زاد كفاف، وأن قوت العام، فما زاد غني ويسار، وأن المسألة لمن عنده قوت يوم حرام عليه، وأنها لمن ليس عنده ذلك مباحة إذا لم يكن مكتسبا، وأنها فرض عليه إذا خشي في تركها الموت هزالا، وأن أخذ الصدقة الواجبة من الزكاة والكفارات مباح؛ لمن ليس عنده قوت عامه ولعياله من نفقة وكسوة ومسكن، لأنه مسكين وإن يكن فقيرا وكان عنده كفاف، وأن أخذها حرام على من عنده قوت عامة له ولعياله مما ذكرنا لأنه غني هذا الذي نعتقد والدلائل على صحة قولنا في ذلك كثيرة وليس هذا موضعها" ^(٧).

(١) مثل قوله في باب المزاغة والمساواة: أجمعوا على أن المزاغة والمساواة على ذكر النصف، أو الثلثين، أو إلى السدس، أو أي جزء مسمى كان منسوباً من الجميع إلى مدة معروفة سواء لا فرق. ص (٦٠).

(٢) مثل قوله في باب اللقيط: أجمعوا أن اللقيط إذا أقر ملتقطه بحريته فإنه حر الصلح. ص (٦٠).

(٣) مثل قوله في باب الصلاة: اتفقوا على أن الصلوات الخمس قرائض. ص (٢٤).

(٤) مثل قوله في باب الصيام: واتفقوا أن من أفطر في سفر، أو مرض، فعليه قضاء أيام عدد ما أفطر ما لم يأت عليه رمضان آخر. ص (٤٠).

(٥) مثل قوله في باب الصيد والضحايا والذبح والعقيقة: ولا أعلم خلافا في أكل ما ذبحت المرأة المسلمة، العاقلة، البالغة على الشروط التي ذكرنا في الرجل ولا أقطع على أنه إجماع. ص (١٤٧).

(٦) مثل قوله: ولا أعلم بينهم خلافا في أنه لا شيء في السمك المتصيد. ص (٣٩).

(٧) مراتب الإجماع (١٥٥).

المطلب الثالث

قيمته العلمية والمآخذ عليه

كتاب «مراتب الإجماع» يعد من أوائل الكتب المصنفة في الإجماع، فقد تناوله العلماء بالشرح والاستدراك^(١)؛ وهذا يدل على مكانته الكبيرة بين العلماء.

أبرز المآخذ على كتاب مراتب الإجماع:

أولاً: من حيث حكايته؛ للإجماع:

فقد انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) - رحمه الله تعالى - حكايته لبعض الإجماعات، وقال عنها بأنها غير دقيقة. ثم قال: «وقد ذكر - رحمه الله تعالى - إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه، مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه، لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة إطلاعه على أقوال العلماء وتبرزه في ذلك على غيره، واشترطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع.

وسبب ذلك: دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره. فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع. فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية، بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد. وأما من احتج بمعنى عدم العلم بالمنازع فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل...»^(٣).

(١) كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن شيخ السلفية.

(٢) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الدمشقي، برع في كثير من العلوم والفنون، مات في سجن القلعة بدمشق سنة ٧٢٨هـ. من مؤلفاته: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ودرء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة، والرد على المتطيقين، والعقيدة الواسطية، والتدمرية، وغيرها. انظر: طبقات الحنابلة لابن رجب

(٣) (٣٨٧/٢)، والمهج للأحمد للعليني (٢٤/٥).

(٣) نقد مراتب الإجماع (٣٠٢).

ثانيًا: من حيث وصفه للإجماع:

انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وصف ابن حزم للإجماع، بأنه هو ما يتيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام؛ ثم قال: «إنما تدخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا مخالف فيه البتة...».

حيث قال: «إن الإجماع يشترط فيه العلم بنفي الخلاف وأن يكون العلم بالإجماع تواترًا، وجعل العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين. ومعلوم أن كثيرا من الإجماعات التي حكاها ليست قريبة من هذا الوصف، فضلاً أن تكون منه؛ فكيف وفيها ما فيه خلاف معروف؛ وفيها ما هو نفسه ينكر الإجماع فيه ويختار خلافه من غير ظهور مخالف»^(١).

وسكت ابن تيمية رحمه الله تعالى في نقده لمراتب الإجماع عما حكاه ابن حزم في مسائل هذا البحث فلم يتعقبها.

(١) نقد مراتب الإجماع (٢٨٧ - ٢٨٨)

المبحث الرابع

تعريف العقيقة، والسبق، والرمي

المطلب الأول: تعريف العقيقة لغةً واصطلاحاً:

تعريف العقيقة في اللغة:

قال ابن فارس: العين والقاف أصل واحد، يدل على الشَّقّ.

يقال: عَقَّ الرَّجُلُ عن ابنه يُعَقُّ عنه، إذا حلق عقيقته.

قال ابن منظور^(١): وقيل للذبيحة عَقِيقَةً؛ لأنها تُذْبَح فيُشَقَّ حلقومُها ومَرِئُها وودجُها قطعاً؛ كما سميت ذبيحة بالذبح؛ وهو الشق.

وَالْعَقِيقَةُ: الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والبهائم، ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه: عَقِيقَةً.

والعقيقة في اللغة تطلق على معنيين:

الأول: الشعر الذي يولد به.

الثاني: الوبر، فإذا سقط عنه مرة ذهب ذلك الاسم^(٢).

تعريف العقيقة اصطلاحاً:

هي الذبيحة التي تذبح عن المولود يوم سابعه^(٣).

(١) هو: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب)، الإمام اللغوي الحجة من نسل رويغ بن ثابت الأنصاري، أشهر كتبه: (لسان العرب). انظر: الأعلام للزركلي (١٠٨/٧).

(٢) معجم مقاييس اللغة، مادة ع ق ق (٤/٣-٤)، ولسان العرب، مادة ع ق ق (١٠/٢٥٥)، وانظر: مختار الصحاح، باب العين (١٨٧/١)، والصحاح في اللغة، مادة ع ق ق (١٨٦/٤)، والمحيط في اللغة، مادة ع ق ق (١/١).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٥/٦٩)، والكافي في فقه أهل المدينة (١/١٧٧)، وكفاية الطالب (١/٧٤٤)، والمجموع (١/٤٢٦)، والإقناع للشريبي (٢/٥٩٣)، والمغني (١١/١٢٠)، والمطلع على أبواب المقنع (١/٢٠٧).